



المدير الشريك لشركة نيوبري للاستشارات عماد الطواري لـ «الأنباء»:

رهن أصول الصكوك الكويتية.. بقبضة البرلمان

مصطفى صالح

أكد المدير الشريك لشركة نيوبري للاستشارات عماد الطواري في حوار خاص لـ «الأنباء» أن الكويت وضعت مؤشرا لتسعير الدين الخليجي بناء على تسعير سنداها. في الوقت الذي وضع جليا العام الماضي عدم انماه المستثمرين الأجانب بنفاصل الأوضاع في دول الخليج في اكتاب السندات البحرينية، وحفقت الصكوك السعودية استفادة من ذلك المؤشر الكويتي لتحصل على تسعير أفضل بإصدارها منذ أيام قليلة، وتوقع الطواري أن يكون تسعير إصدارات صكوك مستقبلية للكويت بالقرب من عائد السندات، وأشار إلى أن الشركات والبنوك الكويتية استفادت من التسعير المنخفض في حال توجيهها لإصدار سندات في المستقبل.

وعن ضمانات إصدار صكوك مستقبلية، أشار إلى أن الأمر بيد مجلس الأمة، حيث يحدد القانون طبيعة تلك الضمانات وشروطها. متوقفاً أن تكون عقوداً نظمية آجلة وليست أصولاً ملموسة.

كيف كانت صيغة إصدار الصكوك السعودية، وما الضمانات التي عرضت مقابل هذه الصكوك؟
● إصدار الصكوك في السعودية تم على أساس



عماد الطواري

10 نقاط أقل

استفادة البنوك

والشركات من إصدار

السندات الكويتية

الكويت اكتشفت

حجمها بسوق الدين

العالمي.. وفضلت

السعر على الحجم

الأكبر

49٪ مريحة و51٪ أصول. وكانت هناك فتوى بأنه لا يجوز أن يزيد حجم الدين في الصكوك على الثلث، ويكون الخلفان الأخران في صورة سيولة، وذلك حتى يمكن تداول الصك بشكل صحيح، وهو ما يعني ضرورة وجود أصول مقابل هذا الصك في صورة أرض أو عقارات أو غيرها، لكن أجازت فتاوى أخرى إمكانية أن تكون النسبة بين 51٪ مريحة والباقي أصول. واعتقد أن الاتجاه إلى سوق الصكوك كان صائبا، لأنه من غير المنطق الاعتماد على سوق السندات وحده.

لماذا برأيك كان هذا الاتجاه نحو إصدار الصكوك وليس الاستمرار في سوق السندات؟

السبب أن هناك نوعين من المستثمرين في الأسواق العالمية، الأول مستثمرون ليس لديهم مشكلة في شراء السندات والصكوك معا، أما النوع الثاني فهم مستثمرون يبحثون عن الصكوك كأداة تمويلية اسلامية فقط، ولديهم سيولة ومستعدون للإقراض، فالتوجه إلى هؤلاء المستثمرين صائب بطرح منتج يناسبهم والإقراض منهم.

لماذا بنظرك حصلت السعودية على تسعير أفضل من السندات؟

أعتقد أن السبب في ذلك يعود إلى أن السعودية عندما بدأت برنامج الإقراض بالسندات، كانت هناك حاجة إلى السيولة من الأسواق الخارجية، لذا دفعت علاوة في هذه الأسواق للحصول على سيولة لتغطية العجز. لكن جاء الإصدار الكويتي الذي حصل على أسعار أفضل من أسواق المنطقة ليغير قواعد اللعبة في سوق السندات والصكوك في المنطقة، فالكويت لم تكن بحاجة إلى سيولة مثل حاجة دول المنطقة، وكان دخولها لسوق الدين لمعرفة موقعها في ظل هذا الاتجاه الإقليمي وتأسيس قاعدة لها، لذلك نلاحظ أنها كانت تسعى إلى إصدار سندات بـ 10 مليارات دولار، لكنها أكتفت بـ 8 مليارات فقط، لأن الخيار كان في الحصول على سعر أفضل أهم من جميع الأموال.

فالموضوع ببساطة هو أنه إذا كنت تبحث عن التسعير الجيد فلن تحصل على الكثير من الأموال، أما إذا كنت تبحث عن أموال كثيرة فبالقابل لن تحصل على تسعير جيد، وهو ما حدث في الحالة الأولى مع الكويت وفي الحالة الثانية مع السعودية. وبناء على التسعير الجيد الذي حصلت عليه الكويت، نجد أن السعودية استفادت في تسعير صكوكها من تسعير سندات الكويت، وحصلت على تسعير أقل من الذي حصلت عليه في سنداتنا.

بنظرك كيف استفاد الاقتصاد الكويتي من دخول الكويت في سوق السندات؟
● بشكل مباشر استفادت البنوك والشركات الكويتية بـ 10 نقاط أقل في حال اتجاهها لسوق السندات وذلك بفضل تسعير السندات الكويتية الذي أصبح مؤشر قياس الآن لحجم الاقتصاد الكويتي، وخلق benchmark للمرحلة المقبلة التي ستلجأ فيها البنوك والشركات لإصدار السندات.

هل تتوقع أن يكون تسعير الصكوك الكويتية أقل من السندات خصوصا أن الكويت تنوي اللجوء إلى هذه السوق في المستقبل؟
● تسعير السندات الكويتية أصبح مؤشر تسعير لأي إصدارات مقبلة في الخليج، لذلك أتوقع أن يكون تسعير الصكوك الكويتية نفس

تسعير السندات.

ماذا يمكن أن ترهن الكويت مقابل صكوكها؟

● هذا الأمر صعب تحديده، ليس لأن الكويت لا تملك أصولا لرهنها مقابل الصكوك، ولكن لأن هذا الأمر يحتاج إلى موافقة مجلس الأمة وإصدار قانون خاص.

ثمة حديث عن رهن العقود النفطية المستقبلية؟

● كل هذه الاحتمالات ممكنة، يفترض معرفة أن الأهم أن جانب البـ 49٪ المريحة لن يكون متاحا للتداول، وهو ما جعل القاعدة في الأساس تغطي جانب المضاربة النسبية الأكبر بـ 51٪ حتى يكون الصك قابلا للتداول، ويمكن في هذا الجانب وضع العقود النفطية الآجلة على سبيل المثال أو عقود شركات الطيران المستقبلية، حيث يمكن التغيير بها.

وللتوضيح هنا على سبيل المثال، إذا كان هناك عقد نفطي أجل أو خط طيران ما يعطيني عوائد بمبلغ معين، يكون الاتفاق على هذا المبلغ، فإذا جاءت العوائد وفق المتوقع بأخذها المستثمر وإذا كانت أكثر من المتوقع يحصل مصدر الصك على الزيادة ويحصل المستثمر على المبلغ المتفق عليه.

كيف ترى مستقبل سوق السندات الخليجي في المستقبل؟
● الإصدارات الحكومية تشكل حاليا من 60 إلى 65٪

السندات الكويتية

خلقت مؤشر

قياس لسوق الدين

الخليجي.. وخفضت

الأسعار

نموذج الصكوك

السعودية سيكرر

في الكويت..

والعقود النفطية قد

تكون بين الأصول

المرهونة

الاتجاه للاستدانة

من الخارج

سيقتلص مع

تطبيق برامج خفض

الدعم وزيادة

الرسم

من إصدارات السندات في الخليج، لكن احتياجهم خلال السنوات المقبلة سيكون أقل من الآن، ففي عام 2016 كان حجم إصدارات الحكومات في الخليج للسندات يبلغ 100 مليون دولار، وبحلول عام 2020 سيكون بحدود 41 مليار دولار. والسبب في ذلك يرجع إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الخليجية بتخفيض الدوم والسياسات المالية التقشفية وخصخصة الشركات الحكومية، ولكن على مستوى الشركات من المتوقع أن يظل حجم الإصدارات كما هو، وذلك لحاجتها المستقبلية إلى زيادة رأسمالها.

لماذا بدأ تسعير السندات الخليجية مرتفعا بالبحرين، وما دور السندات الكويتية في تصحيح الأسعار؟
● في عام 2016 عندما أصدرت البحرين سندات لم يكن المستثمرون الأوروبيون على دراية كافية بالسوق الخليجي، وكانت لديهم سيولة كبيرة، ما جعلهم يدخلون ويشتررون هذه السندات بأسعار عالية، ثم بعد اكتشافهم أن أسعار السندات بسعر خصم وصل إلى 5٪، ففي هذا الوقت دخل مستثمرون من البحرين واشترروا هذه السندات بتخفيض 5٪ وبعد ذلك بأسبوع أعلنت البحرين عن استردادها للسندات، فربح من اشترى السندات بالتخفيض.

الكويت تحتل المرتبة الخامسة عالمياً والثانية خليجياً في قطاع العقار التركي

الرفاعي: 690 مليون دولار استثمارات الكويت

العقارية في الإمارات وتركيا وبريطانيا

جذور تعود إلى ما قبل العام 1953م، لكنها ترسخت وأخذت طابعا مؤسسيا في فبراير من ذلك العام، حين تأسس مجلس الاستثمار الكويتي في لندن لإبداعات عوائد النفط والقيام باستثمارات أخرى. وأكد أن المستثمرين الكويتيين يقبلون على الاستثمار في قطاع العقار السكني البريطاني نظرا لعوائده الكبيرة، حيث تبلغ نسبتها في وسط لندن (22٪)، بسبب ارتفاع حجم الطلب على الشراء والتأجير.

فرنسا.. وجهة عقارية

وقال أن حجم استثمارات الكويتيين والتبادل التجاري بين الكويت وفرنسا بلغ أكثر من مليار دولار، موزعة على قطاعات مختلفة، ويعد العقار من أبرزها، مشيرا إلى أن فرنسا تجذب المستثمرين الكويتيين بسبب تقاليدها القانونية العريقة.

الولايات المتحدة

وأشار إلى أن الولايات المتحدة الأميركية تعتبر وجهة استثمارية مالية وعقارية كبيرة للمستثمرين الكويتيين، لكن أكثر ما يشغل بال هؤلاء المستثمرين هو قانون «فاكتا»، والذي أقرته الولايات المتحدة عام 2010 ودخل حين التنفيذ عام 2014.



الرفاعي خلال المؤتمر الصحافي

تلك الاستثمارات الخارجية للمستثمرين، فإن دولا عديدة تعتمد عليها في زيادة إيراداتها السنوية.

تركيا.. وجهة عقارية

ولفت إلى أن استثمارات الكويتيين في قطاع العقار التركي قفزت إلى المرتبة الخامسة عالميا والثانية خليجيا -بعد المملكة العربية السعودية- إذ بلغت نحو خمسة مليارات دولار، منها 1,4 مليار دولار خلال العام الماضي فقط.

المملكة المتحدة

وأشار إلى أن الاستثمارات الكويتية في المملكة المتحدة لها

بلغت تسعمائة مليون درهم في إمارة دبي وحدها، موضحا أن الاستثمارات الكويتية بين صناديق سيادية وشركات خاصة وأفراد في أسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة تبلغ ثلاثة مليارات دولار، ويرجع مللون تجاوزها هذه القيمة، نظرا لصعوبة حصر الاستثمارات الشخصية غير المصحح عنها.

ولفت الرفاعي إلى أن الحصة الكبرى من استثمارات الكويت الحكومية والكويتيين نالها المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية والنرويج وسويسرا ومصر ولبنان وتونس وألمانيا، وإلى جانب الربح الذي تحققه

9 مليارات دولار نمو

الاستثمارات الكويتية

بدول الخليج

في 2016

وقال الرفاعي أن الكويت تحتل المرتبة الأولى -عربيا- في الاستثمار داخل المنطقة إذ نمت استثمارات القطاع الخاص الكويتي في الدول الخليجية الخمس الأخرى بنحو 9 مليارات دولار، خلال عام 2016، فيما

محمود فاروق

كشف رئيس مجموعة الرفاعي القانونية المستشار هاشم الرفاعي أن إجمالي الاستثمارات العقارية الكويتية في الإمارات وتركيا والمملكة المتحدة يقدر بنحو 690 مليون دولار حتى نهاية العام الماضي. جاء ذلك في تصريحات صحافية خلال مؤتمر صحفي عقد أمس للإعلان عن مؤتمر الشبكة القانونية الدولية لحماية المستثمر الكويتي الأول الذي يعقد في الكويت، تحت عنوان حماية المستثمر الكويتي خارج الكويت في 24 - 25 من الشهر الجاري. وذكر الرفاعي أن الشبكة القانونية الدولية لحماية المستثمر الكويتي تعمل على حماية المستثمر الكويتي بالخارج في كافة التعاملات الاستثمارية والعقارية والمالية، مؤكدا حرص الشبكة على الذود عن استثمارات وأموال المستثمر الكويتي في كافة البلدان التي تعمل بها.

وقال الرفاعي أن الكويت تحتل المرتبة الأولى -عربيا- في الاستثمار داخل المنطقة إذ نمت استثمارات القطاع الخاص الكويتي في الدول الخليجية الخمس الأخرى بنحو 9 مليارات دولار، خلال عام 2016، فيما

«تكنولوجيا البترول»: الكويت قد لا تستطيع

التخلي عن فلسفة «دولة الرفاه»

محمود عيسى

الهيكل الضريبي في الكويت، وتنوع الاقتصاد من نظام تسيطر عليه الحكومة إلى آخر يشارك القطاع الخاص في فعالياته، فضلا عن تقليص الدعم الوقود، وإيلاء اهتمام جدي لإصلاح السياسات على المدى الطويل.

وبطبيعة الحال، قد لا تكون الحكومة قادرة على التخلي عن فلسفة «دولة الرفاه»، ولكن يجب أن تبذل كل الجهود لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الأعمال التجارية وجذب الاستثمار الأجنبي. ويشكل إنشاء هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت في عام 2013 دليلا على التزام الكويت بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتتيح الكويت الآن ما يصل إلى 100٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من القطاعات. وتستند القدرة التنافسية للتكلفة في الكويت على الطاقة المدعومة والمياه المحمولة، وهي ليست الطريقة المثلى لتقييم القدرة التنافسية، إذ ينبغي بناء القدرة التنافسية استنادا لقوى السوق وجذب الاستثمار الأجنبي لتحقيق التفوق في المنطقة.

قال معهد تكنولوجيا البترول أن الكويت تعتمد في المقام الأول على صادرات النفط من أجل استمرار نموها الاقتصادي، حيث كانت الصادرات النفطية تشكل ما بين 64٪ و98٪ من الإيرادات خلال الفترة بين عامي 2011-2015. وقد انخفضت عائدات البترول بشكل حاد من 128,4 مليار دولار في الفترة بين عامي 2011 و2012 لتصل إلى 76 مليار دولار بين عامي 2014-2015 ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار النفط الخام.

وخلال الفترة موضوع البحث، انخفضت قيمة صادرات النفط من 97 مليار دولار إلى 49 مليار دولار. ونتيجة لذلك، تآكل الميزان التجاري من نحو 77 مليار دولار في الفترة 2011-2012 إلى 23 مليار دولار في الفترة 2014-2015. وقال المعهد الذي يتخذ من الهند مقرا له أن الظروف الاقتصادية الأخيرة دفعت الكويت إلى اتخاذ خطوات لتنويع أنشطتها الاقتصادية. وفي عام 2015، أوصى صندوق النقد الدولي بتجديد

حكم لصالح «مؤسسة الموانئ»

ضد «أسمنت الهلال»

قضت محكمة الاستئناف الكويتية بإلزام شركة أسمنت الهلال بإخلاء سفينتي الشركة من المرسين 9 و10 يميننا الشعبية، وذلك في الدعوى المرفوعة من مؤسسة الموانئ الكويتية ضد الشركة. وبحسب بيان أسمنت الهلال للبروصة،

عمومية الشركة أقرت توزيع 15٪ نفدا

«التقدم التكنولوجي»: مستثمرون في تطوير الخدمات الصحية

يوسف لؤزم

مشروع مستشفى الصباح، الأمر الذي سيكون له الأثر في تعزيز وزيادة نمو أعمال الشركة خلال الأعوام 2017-2019. ووافقت الجمعية العمومية العادية على كافة البنود وجاء أبرزها اعتماده توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية من أرباح السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 بنسبة 15٪ من القيمة الاسمية للسهم (15 فلسا للسهم) وبإجمالي قدره 2,250,000 دينار، للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية. فيما تم اعتماد 3 بنود خلال أعمال الجمعية العمومية غير العادية وهي العادية بنسبة حضور 84,47٪، أن الشركة تعمل في الوقت ذاته على تنفيذ تعاقدها لتوريد وتركيب المعدات الطبية والفرش الطبي والخدمات الأخرى في كل من مستشفى الجهراء، ومركز الكويت للسرطان، ومستشفى الفروانية، إضافة إلى

قال رئيس مجلس إدارة شركة التقدم التكنولوجي فؤاد محمد نزيان الغانم أن الشركة مستمرة في تطوير أعمالها لتواكب التكنولوجيا الحديثة والمشاركة في مخطط التنمية لتطوير الخدمات الصحية وزيادة السعة السريرية في المستشفيات، حيث باشرت الحكومة من خلال وزارة الصحة في تنفيذ الأبراج الطبية والتي من المتوقع أن يتم الانتهاء منها خلال عام 2018 - 2019. وأوضح الغانم خلال انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية بنسبة حضور 84,47٪، أن الشركة تعمل في الوقت ذاته على تنفيذ تعاقدها لتوريد وتركيب المعدات الطبية والفرش الطبي والخدمات الأخرى في كل من مستشفى الجهراء، ومركز الكويت للسرطان، ومستشفى الفروانية، إضافة إلى

إعلان تذكيري دعوة لانعقاد جمعية عمومية عادية

يدعو مدراء شركة التجهيزات المكتبية ذ.م.ك السادة الشركاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر انعقادها يوم الأربعاء الموافق 2017/04/26 الساعة الثانية عشرة ظهراً بمقر الشركة وبحضور السادة/ مكتب الجزيرة لتدقيق الحسابات وذلك مناقشة جدول الأعمال التالي:

البند الأول - سماع تقرير مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31.

البند الثاني - مناقشة الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31.

البند الثالث - إخلاء طرف السادة مدراء الشركة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن إدارة الشركة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31.

البند الرابع - تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية 2017 وتقويض مدراء الشركة بتحديد تعاقبه.

شركة أحجار القابضة (إ.م.ك) Ahjar Holding Company K.S.C.P. (Public)

دعوة

**لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية
للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31**

يسر مجلس إدارة شركة أحجار القابضة دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمقرر عقدها في تمام الساعة 11:30 صباحاً يوم الخميس الموافق 2017/05/04 أو ما قد يؤجل إليه من اجتماعات موقعة وذلك في مقر الهيئة العامة للصناعة - جنوب المسرة - منطقة الوزارات - الدور الأرضي - القاعة الرئيسية 1، للنظر في البنود المدرجة في جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (وحدة سجلات المساهمين) الشرق - شارع مبارك الكبير - عمارة زيد الكاظمي الدور الرابع - مقابل بنك الخليج الرئيسي. خلال مواعيد العمل الرسمية من الساعة 9:00 صباحاً وحتى الساعة 1:00 ظهراً من الأحد حتى الخميس. هاتف 22250600 - 22250610 - 22250612 - 22250619

مصطفى معمر،
- البلاطة المدينة الاسمية (للإدارة)
- مسودة من السجل التجاري للشركات
- على أن يكون حضور المساهم شخصياً أو ما يوثق عنه بموجب تفويض قانوني

وذلك لاستلام،
- نسخة من جدول الأعمال
- نسخة من البيانات المدققة للسنة المنتهية في 2016/12/31
- توكيل حضور الجمعية العمومية

مجلس الإدارة